المحفظة الائتمانية أصبحت بوضع صحي أفضل

الصالح: بنك بوبيان يشهد حالياً هبوطاً دراماتيكياً في نسبة القروض المتعثرة

الكويت – «روبترز»: قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان الكويتي إن البنك يشهد حاليا «هبوطا دراماتيكيا» في نسبة القروض المتعثرة التي تزايدت في أعقاب الأزمة العالمية وأن الشركات الكويتية بدأت مرحلة التعافي.

وقال عبدالسلام محمد الصالح نائب الرئيس التنفيذي في بنك بوبيان الإسلامي في مقابلة في اطار «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» إن القروض المتعثرة أصبحت الآن «صفحة من الماضي وطويت.»

وعانت البنوك الكويتية في أعقاب اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008 من أزمة الديون المتعثرة وفرض عليها بنك الكويت المركزي وضع مخصصات احترازية لكل الديون المشكوك في تحصيلها وهو ما أثقل كاهل هذه البنوك وأثر سلبا وبدرجة كبيرة على أرباحها.

كان بنك الكويت المركزي أشار في تقرير أصدره هذا الشهر إلى انخفاض القروض المتعثرة لدى البنوك الكويتية وبشكل خاص في فئة القروض المتعثرة المصنفة «دون المستوى» مع توقعات بمزيد من الانخفاض في القروض غير المنتظمة.

وقال الصالح إن نسبة الديون غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة التمويل لدى بنك بوبيان هي 2.1 في المئة حاليا وبنسبة تغطية 111.3 في المئة لنفس الفترة «وهذا شيء ممتاز.»

وكانت نسبة الديون غير المنتظمة 11 في المئة في 2009.

وتأسس بنك بوبيان في سنة 2004 ويبلغ رأسماله 175 مليون دينار وهو تابع لبنك الكويت الوطني.

وأكد الصالح أنه ونتيجة لذلك فإن المخصصات الاحترازية التي يتم تجنيبها مقابل هذه القروض آخذة في التراجع كما أن المحفظة الإئتمانية للبنك أصبحت في وضع صحي أفضل «ونأمل أن يستمر هذا الأمر في المستقبل.»

وبلغت مخصصات محفظة الائتمان خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر ايلول 15.3 مليون دينار. في حين كان البنك قد جنب مخصصات زادت عن 60 مليون دينار في 2009.

وأشار الصالح إلى أن الشركات الكويتية أصبحت الآن في وضع أفضل بكثير من السنوات التي تلت 2009 ووصلت إلى مرحلة «قريبة من التعافي من الأزمة وبدأنا نرى الأبيض من الأسود» مشيرا إلى أن معدل التعافي يختلف من شركة إلى أخرى.

وعزا هذا التعافي إلى طرح الحكومة للعديد من المشروعات في 2013 والتي بدأ العمل في بعضها بالفعل مما انعكس إيجابيا على وضع الشركات الكويتية.

وأكد الصالح أن الأزمة التي أصابت كثيرا من الشركات الكويتية قبل خمس سنوات لن تمر بلا خسائر فهناك شركات أصبح مستقبلها تلفه «علامات الاستفهام» وهناك شركات أخرى «يمكن أن تعود «لكن» بحلة جديدة.»

وأكد الصالح أن البنك توسع خلال الفترة الأخيرة في فتح الفروع لاسيما في المناطق السكنية لتقديم خدماته المصرفية للعملاء ووصل عدد فروعه حاليا إلى 25 فرعا من فرعا في ستة وهو يسعى لأن يصل إلى 34 فرعا قبل نهاية 2014.

وأكد الصالح أن الخطة الاستراتيجية للبنك التي ستمتد من 2015 حتى 2020 ستكون إمتدادا للخطة الخمسية التي ستنتهي العام المقبل وستركز على «العمل المصرفي البحت» سواء للأفراد أو الشركات أما الاستثمارات «فإن وجدت فستكون على الجانب» وليس في بؤرة عمل البنك.

وقال إن البنك سيركز على شرائح الشركات «التشغيلية والمنتجة وذات التدفقات النقدية المستقرة.»

وأوضح أن البنك يدرس ويبحث حاليا عن فرص استثمارية في المنطقة وهناك دول خليجية وأخرى عربية مرشحة لذلك دون أن يسمي أيا منها على وجه التحديد.

وأوضح الصالح أن بنك بوبيان «في تقدم مستمر» في السوق الكويتي ويحقق نسبة نمو في الحصص السوقية مشيرا الى ان حصة البنك السوقية من التمويل بلغت خمسة في المئة في نهاية الربع الثالث من 2013 في حين بلغت حصته من تمويل الافراد 6.6 في المئة وحصته من تمويل الشركات 4.5 في المئة.

وفي يوليو تموز 2012 رفع بنك الكويت الوطني نسبة تملكه في بنك بوبيان إلى 58.34 بالمئة من 47.29 في المئة في صفقة بلغت 121.65 ملايين دينار وهو ما مثل مرحلة جديدة لبنك بوبيان وساهم في خروجه من عثرته التي تعرض لها في 2009 حيث استمر بعدها في تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح.

وتكبد بنك بوبيان خسارة كبيرة عقب الأزمة المالية العالمية بلغت 51.69 ملايين دينار في 2009 لكنه استطاع تحقيق أرباح فيما بعد بلغت 6.11 مليون دينار في 2010 و8.03 مليون دينار في 2011 وعشرة ملايين في 2012.

كما حقق البنك أرباحا قدرها 9.3 ملايين دينار في التسعة أشهر الأولى من 2013 مقارنة بارباح قدرها 7.6 مليون دينار قبل عام.

بنك بوبيان

المخصصات الاحترازية التي يتم تجنيبها مقابل القروض آخذة في التراجع

بنك الكويت الدولي راعٍ أساسي لأسبوع «شعبة الاقتصاد الإسلامي» في «العلوم الإدارية»

بنك الكويت الدولي شارك في أسبوع شعبة الاقتصاد الاسلامي

أعلن بنك الكويت الكويت الدولي عن رعايته البلاتينية لفعاليات أسبوع «شعبة الاقتصاد الإسلامي» الذي تنظمه شعبة الاقتصاد الإسلامي التابع لكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت، وذلك ضمن مساهماته المتعددة والمتنوعة لرعاية أنشطة وفعاليات الشباب وطلبة الجامعة في إطار برنامجه الرائد في مجال المسئولية الاجتماعية.

وأعربت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي إنتصار السويدي عن سعادتها في مشاركة البنك من خلال رعايته البلاتينية لفعاليات هذا الاسبوع مشيرة أن أهم ما يميز هذه الفعالية ليس حرص القائمين عليها وسعيهم إلى رفع مستوى الوعي التطوعي لدى طلبة جامعة الكويت خاصة، وأفراد المجتمع عامة، وما لهذه الروح التطوعية من تأثيرات ايجابية على حياة الشباب، ولكن لكونها تبرز دولة الكويت كدولة حضارية تهتم بالعمل التطوعي وتدرك أبعاده وانعكاساته الايجابية على جميع المجالات والأصعدة، لاسيما وإن أسبوع «شعبة الاقتصاد الإسلامي سيفسح المجال واسعا أمام مشاركة مجموعة متميزة من الفرق التطوعية في الكويت لعرض تجاربها وإنجازاتها وذلك لحث الطلبة على التطوع، وذلك إما عن طريق عرض أعمالهم و أهدافهم التي تساعد في نشر رسالتها وتبيان مدى قدرة الشباب على تحقيق العمل الانساني الذي يقومون به بشتى المجالات، وايضا من خلال الإضاءة على التجارب والعروض التي خاضوها ليكونوا قدوة لغيرهم.

وأكدت حرص بنك الكويت الدولي على رعاية مثل هذه الفعاليات ، ودعمها ماديا وإعلاميا تأكيدا لأهميتها ، ثمنت مضمون برنامج الأسبوع الذي تضمن فكرتين اساسيتين، أولهما العمل التطوعي، وثانيهما التأمين التكافلي، اللتان يتم ترجمتهما ميدانيا من قبل طلبة الجامعة، من خلال تصوير فيديو قصير، وكتيب مصور يحتوي على معلومات مبسطة للطلبة، بالاضافة إلى تأسيس مشروع خيري باسم الطلبة مما يجعل من الشباب الكويتي الجامعي خير سفراء لبلدهم الحبيب.

وأضافت السويدي «أن دعم ورعاية الأنشطة والجهود التي تشكل قيمة مضافة للمجتمع تأتي انطلاقا من دور بنك الكويت الدولي الاجتماعي ومسؤوليته الاجتماعية تجاه كافة شرائح المجتمع بمن فيهم شريحة الشباب، والتي خصص لها «حساب الشباب» الذي يوفر عددا من المزايا التي تهم الشباب من عمر 14 إلى 21 سنة وتلبي طموحاتهم واحتياجاتهم اليومية، كما يجمع «حساب الشباب» بين ميزة الادخار والاستثمار في آن واحد، بالإضافة إلى المميزات الأخرى.»

بنسبة نمو بلغت 81 في المئة

بنك وربة يحقق إيرادات تشغيلية 7.7 ملايين دينار في تسعة أشهر

عماد الثاقب

صرح رئيس مجلس الإدارة لبنك وربة عماد عبدالله الثاقب أن البنك حقق إيرادات تشغيلية وصلت إلى 7.7 ملايين د.ك مع نهاية الربع الثالث للعام مقابل 4.2 ملايين د.ك عن نفس الفترة لعام 2012، وشهدت الفترة تحسنا ملحوظا في اداء البنك من حيث تنوع مصادر الإيرادات وتخفيض درجة المخاطر المرتبطة بها إلى الحد الأقصى.

وأضاف الثاقب بأن البنك يسير على قدم وساق نحو تحقيق أهداف متوسطة وطويلة الأجل، ويعمل على تلبية كافة متطلبات عملائه وتقديم مجموعة من المنتجات والحلول التمويلية المتنوعة بهدف الحصول على رضا عملائه في ظل ظروف المنافسة المحتدمة في السوق المحلي.

ومن الجدير ذكره أنه خلال فترة ال 9 أشهر المنتهية في 2013/09/30 اتضحت العديد من المؤشرات المالية الإيجابية من أبرزها نمو إجمالي الأصول إلى 387 مليون دينار بزيادة 73 في المئة منذ بداية العام، وذلك بفضل الجهود المبذولة من جميع العاملين بالبنك، بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء لتصل إلى 235 مليون دينار مقابل 78 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012 بزيادة 201 في المئة . وقد تم تحقيق خسارة قدرها 3.1 ملايين دينار مع نهاية الربع الثالث للعام كنتيجة لكون البنك مازال في مرحلة بناء وتعزيز محفظة أصول مدرة للدخل تغطي مصاريف البنك الأساسية.

كما ارتفعت إيرادات الإيداعات والتمويل لتبلغ 5.8 ملايين د.ك مع نهاية الربع الثالث للعام، مقابل 1.9 مليون د.ك عن نفس الفترة للعام 2012 بنسبة 204 في المئة . كذلك من أبرز المؤشرات الإيجابية ارتفاع المحفظة التمويلية للبنك إلى 182.4 كما في نهاية الربع الثالث للعام، مقارنة مع 82.9 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012. وبنسبة نمو قدرها 120 في المئة .

وعلى صعيد إدارة المخاطر فإن البنك يتمتع بدرجة عالية من الأمان حيث يصل معدل كفاية رأس المال إلى 47.62 في المئة كما في نهاية الربع الثالث للعام.

شركة علي عبدالوهاب المطوع تشجع النساء على إجراء فحوصات للكشف عن السرطان

فحوصات برعاية شركة علي عبدالوهاب المطوع

أعلنت امس شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، أحد الشركات الرائدة في توزيع الأدوية والمعدات الطبية في الكويت، والموزع الرئيسي لشركة روش الطبية في الكويت، عن تعاونها مع الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان «كان» بهدف تشجيع النساء على إجراء فحص الماموجرام للكشف المبكر عن سرطان الثدي إن وجد، وذلك خلال فترة الحملة الوطنية التي أطلقتها «كان» هذا الشهر والتي تستهدف على الأقل 20.000 سيدة في الكويت لتقوم بالفحص.

وضمن هذه الحملة التوعوية، قدمت كل من شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية وحملة «كان» خصومات على اختبارات الكشف عن السرطان في عدد من المستشفيات الخاصة لتشجيع النساء على إجراء فحص الماموجرام قبل نهاية الشهر وتوعيتهن على أهمية القيام به بشكل دوري بعد ذلك حتى تقمن بالكشف والعلاج المبكر لمرض السرطان إن وجد.

وقال المدير العام لقسم الأدوية في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، الدكتور شريف يونان: «بحسب آخر تقرير لسجل الكويت للسرطان في عام 2009، واحدة من كل 19 امرأة في الكويت معرّضة للإصابة بالسرطان خلال حياتها، وما زالت هذه النسبة تتزايد مع الوقت. وإضافة إلى ذلك، فإن النساء في الكويت لا يقمن باختبارات الماموجرام بشكل منتظم للكشف عن هذا المرض بشكل مبكر، لأن الفحوصات الصحية ليست عادة متداولة في الكويت على نطاق واسع، وهو الأمر الذي يزيد من خطورة انتشار المرض وانخفاض فرص علاجه. تعاوننا مع حملة «كان» ودعمنا في مهمتهم لتشجيع أكبر عدد ممكن من النساء في أنحاء الكويت على إدراك أهمية إجراء الاختبارات والقيام بها، هو خطوة لإعطاء نساء الكويت فرصة للكشف المبكر عن المرض، وإمكانية تخطيه والتخلص منه. نحن ندعو جميع النساء لإجراء الفحص اليوم.»

حملة «كان» هي حملة كويتية انطلقت في عام 2006 برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بهدف رفع مستوى الوعي بالسرطان وتقديم المساعدة والدعم للمصابين به.

سجل نموا تشغيليا قويا بـ 9.5 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام

الرجعان: البنك الأهلي المتحد نجح في المحافظة على معدلات جديدة بصافي الأرباح

أعلنت مجموعة البنك الأهلي المتحد عن تحقيق أرباح صافية بلغت 502.2 مليون دولار أمريكي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2013، تتضمن 212.9 مليون دولار أمريكي ربحا إستثنائيا ناتجا من بيع حصة 29.4 في المئة من أسهم البنك الأهلي ش.م.ق، فيما سجلت المجموعة – مع تحييد تأثير هذا العائد غير المتكرر – نموا بنسبة 9.5 في المئة في صافي أرباح عملياتها التشغيلية الأخرى لتبلغ 289.3 مليون دولار أمريكي لمجمل التسعة أشهر الأولى من العام مقابل 264.2 مليون دولار أمريكي للفترة ذاتها من عام 2012، في حين سجل الربع الثالث من العام صافي أرباح بلغت 99.1 مليون دولار أمريكي، تمثل نموا قدره 8.6 في المئة عما كانت عليه أرباح الفترة الفصلية المقارنة من عام 2012 «91.3 مليون دولار أمريكي»، ليرتفع بذلك العائد الأساسي للسهم لمجمل فترة التسعة أشهر الأولى إلى 9.2 سنت أمريكي مقابل عائد 4.8 سنتات أمريكية للفترة ذاتها من عام 2012، فيما بلغ هذا العائد معدّلا على أساس صافي الربح التشغيلي «دون إحتساب الربح الإستثنائي من بيع الحصة المذكورة» 5.3 سنتات أمريكية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2013.

ونمت الإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة 6.0 في المئة من 660.9 مليون دولار أمريكي إلى 700.8 مليون دولار أمريكي، مدعومة بشكل رئيسي بنمو في صافي دخل البنك من الفوائد بنسبة 11.7 في المئة من 469.6 مليون دولار أمريكي إلى 524.6 مليون دولار أمريكي وفي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 10.3 في المئة من 96.7 مليون دولار أمريكي إلى 106.7 ملايين دولار أمريكي، ويأتي هذا النمو في صافي دخل الفوائد كمحصلة لإدارة دقيقة لكلفة الأموال وسياسة متوازنة في توظيف الأصول، فيما إستمر البنك محافظا على كفاءته التشغيلية ليستقر معدل التكاليف إلى الدخل عند 29.6 في المئة مقابل 29.7 في المئة لنفس الفترة من عام 2012.

وعلى صعيد الميزانية العمومية للبنك، فقد بلغت الموجودات الإجمالية للمجموعة 31.8 مليار دولار أمريكي، بزيادة 1.9 مليار دولار أمريكي «6.5+ في المئة » عما كانت عليه في 31 ديسمبر 2012، واكبت إرتفاعا في إجمالي حقوق المساهمين قدره 0.3 مليار دولار أمريكي إلى جانب قفزة في ودائع العملاء بواقع 3.9 مليارات دولار أمريكي «21.8+ في المئة » لتبلغ 22.2 مليار دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2013، وهي ودائع مكنت البنك من تقليص حجم التمويل عن طريق الودائع البنكية أو إتفاقيات إعادة شراء السندات. أما على جانب الأصول فقد شهدت محفظة القروض نموا بلغ 1.2 مليار دولار أمريكي «7.7+ في المئة » في إطار جهود حثيثة للحفاظ على جودة الأصول إنعكست في نسبة متدنية للقروض غير المنتظمة لا تتجاوز 2.6 في المئة «2.4 في المئة كما في 31 ديسمبر 2012»، ومعززة بنسبة تغطية للمخصصات الخاصة تجاه الأصول المحددة بلغت 89.4 في المئة كما في 30 سبتمبر 2013 «87.7 في المئة كما في 31 ديسمبر 2012» ونسبة تغطية إجمالية شاملة للمخصصات الإحترازية العامة بلغت 150 في المئة كما في 30 سبتمبر 2013 «150 في المئة كما في 31 ديسمبر 2012».

وبحسب نتائج الفترة، فقد إرتفع العائد التشغيلي «دون إحتساب الربح الاستثنائي» على متوسط حقوق المساهمين إلى 14.2 في المئة مقابل 13.3 في المئة للتسعة الأشهر الأولى من عام 2012، كما إرتفع العائد على متوسط الأصول وفقا لنفس الأساس إلى 1.4 في المئة للتسعة أشهر الأولى من عام 2013 مقابل 1.3 في المئة للفترة ذاتها من عام 2012.

وبناء على قرار صندوق الإستثمار الرأسمالي التابع لمؤسسة التمويل الدولية بإعتماد تحويل مبكر لأسهمه الممتازة والبالغة 125 مليون دولار أمريكي إلى أسهم عادية، فقد تم تحويل هذه الحصة إلى 167.045.454 سهما عاديا «على أساس سعر تحويل قدره 211 فلس كويتي للسهم الواحد» لصالح الصندوق المذكور ولتبلغ حصته بموجب ذلك نسبة 2.95 في المئة من أسهم البنك الأهلي المتحد.

فهد الرجعان

للبنك أرضية صلبة تقوم على تحقيق الاستمرارية والمرونة والتنوع في الأنشطة والموارد

وتعليقا على هذه النتائج، صرح فهد الرجعان رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد قائلا: «على الرغم من التحديات التي تشهدها البيئة التشغيلية الراهنة، فقد نجح البنك في المحافظة على معدلات جيدة في صافي ربحيته التشغيلية مسجلا نموا قويا بلغ 9.5 في المئة للتسعة أشهر من هذا العام، مما يعكس أرضية عمل صلبة وناجحة تقوم على تحقيق الإستمرارية والمرونة والتنوع في أنشطة وموارد الدخل قطاعيا وجغرافيا».

وأضاف: «من ناحية أخرى، تأتي خطوة صندوق مؤسسة التمويل الدولية للإستثمار الرأسمالي بإعتماد توقيت مبكر لتحويل أسهمه الممتازة في البنك إلى أسهم عادية وبسعر يتجاوز السعر السوقي للسهم لتشكل دليلا واضحا آخر على ثقة الأوساط الدولية بمتانة وإستقرار المركز المالي للبنك وإرتياحها إلى مؤشرات أدائه المتميزة والرؤية الإستراتيجية والخطط المدروسة الموضوعة لأنشطته على إمتداد أسواق عمله الإقليمية».

السعودية تمهل محطات الوقود «عامين» لتحسين أوضاعها

منحت وزارة الشؤون البلدية والقروية في السعودية محطات الوقود «المخالفة» مهلة عامين لتحسين أوضاعهم أو التعاقد مع إحدى المنشآت المؤهلة لإدارة وتشغيل وصيانة المحطات وإدخال التحسينات اللازمة على جميع الخدمات الموجودة.

ووفقا لصحيفة الجزيرة السعودية، يجتمع صباح اليوم وكلاء الأمانات التابعة لوزارة الشؤون في جميع مناطق المملكة، ومديرو الرخص للبدء في تنفيذ البرنامج الشامل لتحسين وضع مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق الإقليمية.

وسيطلع المجتمعون على البرنامج الذي تم إعداده إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم 160 وتاريخ 1434/5/20هـ والذي يشمل 4 محاور أساسية منها إعداد لائحة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية وآليات متابعة ومراقبة هذه المحطات والمراكز وفق تحديد دقيق لمهام الجهات المختصة بذلك وإعداد الأسس والمعايير والضوابط اللازمة لتاهيل المنشآت الراغبة في إدارة وتشغيل وصيانة محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية، بالإضافة إلى تطوير حزمة من البرامج التحفيزية للمستثمرين في هذا القطاع.

ويناقش اجتماع وكلاء الأمانات ومديري الرخص والذي يترأسه وكيل الوزارة للشؤون الفنية المهندس عبدالعزيز بن علي العبدالكريم دور الأمانات في متابعة تنفيذ لائحة محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية والتي أعدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية من حيث شروط الحصول على تراخيص بناء المحطات وشروط الحصول على تراخيص تشغيل المحطات وآلية المتابعة والمراقبة وضبط المخالفات، وإجراءات معالجة وضع المحطات القائمة حاليا.

وسيتم من خلال الاجتماع منح ملاك محطات الوقود ومراكز الخدمة القائمة حاليا على الطرق الإقليمية مهلة عامين من تاريخ بدء تنفيذ البرنامج لمعالجة أوضاعهم وفقا للأحكام الواردة فيه بما في ذلك التعاقد مع إحدى المنشآت المؤهلة لإدارة وتشغيل وصيانة المحطة وإدخال التحسينات اللازمة على جميع الخدمات الموجودة فيها وفقا لما ورد في اللائحة المشار إليها.